PP 51-74
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

The speech act as the basic unit of conversational analysis.

Raluca BĂLĂIȚĂ

أ. أحلام بن بناجي

a.ben-benadji@univ-alger.dz.

المُعرّف الرّقميّ للمقال: DOI 10.33705/0114-028-003-003

أستلم: **19/ 08/ 2026**
قُبل: **25/ 08/ 2026**
نُشر: **15/ 09/ 2026**

The speech act as the basic unit of conversational analysis.
Raluca BĂLĂIȚĂ

Revue la Langue arabe
2026 The Author(s)
Published by the High council of the Arabic language.
This is an open acces article under the



CC BY license

Abstract: This article provides an epistemological and critical examination of the validity of the "speech act" as the basic unit of discourse construction. It begins by examining the functional hierarchical model, which adopts the speech act as the minimal unit carrying an illocutionary function, and contrasts it with the contemporary critical pragmatic approach developed by Anne Reboul and Jacques Moeschler. The article demonstrates that reliance on classical speech act theory entails certain operational limitations, since discourse structure is neither a formal given that precedes communication nor the outcome of mere encoding and decoding, but rather the result of a dynamic interpretive process. Drawing on Relevance Theory (D. Sperber & D. Wilson), the study concludes that the "utterance" and inferential exchange, driven by contextual effects and the recognition of communicative intentions, constitute the basis of discourse construction. Consequently, the speech act cannot be granted exclusive status as an independent structural unit; rather, it should be reintegrated into a broader cognitive and contextual pragmatic framework.

Keywords: Speech Act; Discourse; Relevance Theory; Utterance; Contextual Inference; Communicative Intentions.

الفعل اللغوي–الوحدة الأساسية للتحليل التحادثي؟

ملخّص: يتناول هذا المقال مراجعة إبستمولوجية ونقدية لمدى صلاحية «الفعل اللغوي» بوصفه الوحدة الأساسية في بناء الخطاب، إذ ينطلق من فحص النموذج التراتبي الوظيفي الذي اعتمد الفعل اللغوي كوحدة صغرى حاملة للوظيفة الإنجازية، ليقابله بالطرح النقدي التداولي المعاصر الذي قاده كلّ من «آن ربول» و«جاك موشلار». كما يبيّن المقال أنّ الاعتماد على النظرية الكلاسيكية لأفعال الكلام يُبدي قصورًا إجرائيًا لأنّ البنية الخطابية ليست معطى شكليًا سابقًا على التواصل، أو قائمة على مجرد التشفير وفك التشفير بل هي حاصل عملية تأويلية ديناميكية. واستنادًا إلى نظرية المناسبة (D. Sperber & D. Wilson). تخلص الدراسة إلى أنّ «التلفظ» والتبادل الاستدلالي القائم على الآثار السياقية واستحضار المقاصد هما الأساس في بناء الخطاب، مما ينفي عن الفعل اللغوي حصرية الاعتبار كوحدة بنيوية مستقلة، ويدعو إلى إعادة إدماجه ضمن مقترب تداولي معرفي وسياقي أوسع.

كلمات مفتاحية: الفعل اللغوي، الخطاب، نظرية المناسبة، التلفظ؛ الاستدلال السياقي، المقاصد التواصلية.

مقدّمة: اقترح لسانيو مدرسة جنيف نموذجا تراتبيّا وظيفيّا لتحليل المحادثة بحيث يشكل الفعل اللغوي الوحدة الأساسية كونه حاملا لوظيفة إنجازية، وقد أبرز لغويون آخرون بدورهم، أمثال: آن ريبول وجاك موشلار، أنّ هذه الوحدة لا ترتبط بالمحادثة فحسب، وبالتالي فإنّ (الحوار ليس فئة علمية مناسبة) وسنبيّن في مقالنا هذا أنّ مفهوم الفعل اللغوي، مثلما تمّ تعريفه في النظرية الكلاسيكية لأفعال اللغة (أوستين وسيرل)، لا يمكن اعتباره وحدة أساسية لتحليل المحادثة.

لقد جرت العادة على تحديد التقابلات حوار/ مونولوج بالنظر إلى عدد المتكلمين النشطين الّذين يشاركون في إنتاج التبادل اللفظي، دون أخذ الظروف الملموسة للتلفظ بعين الاعتبار. أضف إلى ذلك أنّ لسانيي مدرسة جنيف قد أرسوا سلسلة من التقابلات: أحادي/حواري، ومونولوجي/ الي، وأحادية الصوت/ حديث متبادل/ تعدد الأصوات، وهي تقابلات تستند على بنية المكونات الخطابيّة.

اقترح كل من إ. رولي، وأ.أوشلن، وجاك موشلار، وك. روباتل، وم. شيلينغ من خلال أعمالهم المكرَّسة لدراسة المحادثة والخطاب، مقاربة (تمفصل الخطاب في اللغة الفرنسية المعاصرة) (رولي وآخرون، 1985م: 1)، والّتي تتقاطع مع عدّة اتجاهات في الأبحاث العملية:

– عمل باختين الّذي شكك في فكرة أحادية الأنا المتكلّم من خلال إدخال مفاهيم جديدة على شاكلة: تعدد الأصوات والحوارية؛

– النظرية اللغوية التقميمية– لبايك الّتي أدخلت مفاهيم كل من البنية التراتبيّة والوظيفة؛

– نظرية أفعال اللّغة المستخلصة من أعمال الفلاسفة الأنغلوسكسون (أوستين، وسيرل، وغرايس)؛

– نظرية التفاعل الّتي وُضعت من طرف علماء الاجتماع الأمريكان غوفمان، وساكس (Sacks)، وشجلوف؛

– تحليل المحادثات الحقيقية لعلماء الاجتماع واللسانيين أمثال: سنكلير وكولتهارد، وستابس، ولابوف، وادمونسون...إلخ، الّذين وصفوا انتظام الخطابات الحوارية بمناسدة مفهوم الوحدات التراتبيّة؛

– نظرية التلفظ لدوكرو وانسكومبر الّتي تقترح تحليل تسلسلات أفعال اللغة داخل الخطاب، وكذا الروابط الحجاجية الّتي تميّز هذه التسلسلات.

سوف يتّبع عرضنا للنموذج التراتبي الوظيفي بجنيف الأفكار المقدمة من طرف رولي (وآخرين)؛ فيما يخص تمفصل الخطاب في اللغة الفرنسية المعاصرة(1985م)، حيث ينطلق رولي (وآخرون) من (تصور الخطاب كمفاوضة بين المتكلمين) (1985م: 9)، ووفقا لعالم الاجتماع الإثنولوجي الأمريكي غوفمان (1973م)، يجب أن تفي المحادثة بنوعين من القيود: قيود تواصلية تضمن الانتقال الجيّد للرسالة، وقيود طقوسية تضمن المحافظة على الأوجه السلبية/الإيجابية للمتكلمين.

لاحظ اللسانيون الجنيفيون أنّ كلّ تبادل لفظي لديه نقطة انطلاق تتمثل في مبادرة المتكلّم الّتي تستدعي إجابة (مقبولة /غيرمقبولة) من طرف المتكلم ونقطة نهاية عند اختتام التفاعل من طرف المتلقي، حيث يتحقق اختتام المحادثة باستيفاء قيد الاتفاق المزدوج، وإذا كان ردّ فعل المتلقي ملائما، تُفضي المفاوضة إلى ظهور تبادل بسيط ذي ثلاثة مكوّنات، أما إذا كان رد فعل المتلقي حول اقتراح المتكلم على العكس من ذلك، أي أنه غير مقبول، فإنّه لا يمكن للتبادل أن يُختَتم، وسيتحتم على المتكلم تكرار مبادرته إلى غاية استيفاء التمام التفاعلي بواسطة اتفاق مزدوج بين المتلقين.

لقد وجدنا أنفسنا هذه المرة في حضرة تبادل معقد قد يتضمّن عدة مكونات كما يصرّ رولي (وآخرون) على حقيقة أنّ مسار تفاعل ما يعتمد أيضا على استيفاء التمام التفاعليةالّذي ينبغي أن يكوّن خاصية كل مرحلة من مراحل المفاوضة (المبادرة، وردّ الفعل، والضدّ) وأن يكون كاملا حسب وجهة النظر التواصلية الطقوسية.

في مُؤلفه (الحجاج والمحادثة) (1985م: 172-176)، حلل موشلار مفهوم المفاوضة من حيث علاقتها بمفهوم الاتفاق، وقد ميّز بين خمسة أنواع:

1. المفاوضة المسبقةالّتي تتمثل في كونها (استراتيجية حجاجية شائعة تهدف إلى سبق الحجج المضادة الّتي يمكن أن نعارضها، وإلى رفضها على نفس المنوال).

2. المفاوضة المثبتة الّتي (تهدف إلى إرساء اتفاق بين عدد معين من الوقائع الحاسمة من أجل متابعة التفاعل).

3. المفاوضة التفاعلية التي (تتعلق بالصور الّتي يرغب كل متحاور في فرضها على الآخر أثناء التفاعل).

4. المفاوضة الميتاخطابية الّتي (تسمح بالتأويل الرجعي لوظيفة تدخل ما).

5. المفاوضة الميتاتفاعلية الّتي (تتعلق بحقوق وواجبات المشاركين في التفاعل).

بالتالي، يصرّ موشلار على الدور المحوري للمفاوضة داخل التفاعل اللّغوي: (لا تسمح المفاوضة بالوصول إلى اتفاق ما بكل بساطة، بل إنها تعاقب أيضا الضوابط الحوارية الثابتة والضرورية لتتبع واختتام التبادل: دون مفاوضة، سيتحول الحوار إلى مونولوج، بما أنّ وظيفة المتلقي قد تمّ تقليصها إلى مجرد مستقبل بسيط للرسالة) (1985م: 176).

ينطلق رولي (وآخرون) من هذا التعريف الخاص بالتبادل اللّفظي على أنه مفاوضة، فيقترحون نموذجا تراتبيّا وظيفيّا لتحليل الخطاب، حيث يؤسسون لفرضية مفادها أنّ: المحادثة تتشكل من سلسلة تراتبية من وحدات الرتب المسماة بالمكونات ومن العلاقات الراسخة بين هذه المكونات، كما أنها تخضع لمبدأ التأليف التراتبي:

كل مكوِّن من الرتبة ن يتألف بدوره من مكوّنات من الرتبة ن−1.

قام اللسانيون الجنيفيون بتحديد خمسة مكوّنات: المخاطبة والمعاملات والتبادل، والتدخل، والفعل اللّغوي، كما تم تعريف المخاطبة على أنها (تبادل

لغوي مُحدَّد بالتقاء اثنين من المتحاورين) (رولي وآخرون، 1985م: 23) فالمخاطبة ليست الوحدة القصوى للنموذج، لكنّ رولي ينوّه إلى أنه (في الوضعية الحالية لمعارفنا، يبدو لنا أنّه يسهل بلوغ مستوى مكوّنات المخاطبة وفي نفس الوقت هذا المستوى هو الأكثر أهمية من وجهة النظر اللسانية) (1985م: 23). بالإضافة إلى ذلك تتكون المخاطبة بدورها من ثلاثة مكوّنات:

1. تبادل فرعي وظيفته افتتاح المخاطبة.
2. تبادل رئيسي وظيفته الاهتمام بالمعاملات.
3. تبادل فرعي وظيفته اختتام المخاطبة.

تلعب تبادلات الافتتاح والاختتام، أو التبادلات التأكيدية حسب غوفمان (1973م)، دور تأكيد العلاقات الاجتماعية المؤسسة بين المشاركين في المخاطبة، كما تتوافق المعاملات التي تّعتبرعنصرا من المخاطبة ووسيطا بين التبادل والمخاطبة، مع موضوع معاملات واحد، وتتميّز من وجهة نظر دلالية بوحدة موضوعية.

تقع كل من المعاملات والمخاطبة ضمن مجال البنية الكبرى، إذ أنّه (في هذا المستوى يُطبَّق مفهوم السيناريو بامتياز، أو السكريبت (النص)، اللّذين يختلفان حسب نوع التفاعل المقصود) (كاثرين كيربرات–أوريكيوني، 1990م: 218)، وتتكوّن المعاملات من تبادلات تمثل وحدات تراتبية دنيا، أما التبادل فهو (أصغر وحدة حوارية لمحادثة ما) (موشلار، 1982م: 152)، إنه مكوِّن معقد مؤلف على الأقل من إسهامتين لغويتين لمتكلمين مختلفين.

لقد ميّز موشلار (1985م: 82–87)، مثله مثل غوفمان (1973م)، بين نوعين من التبادلات: التبادلات التأكيدية والتبادلات المُصلِحَة، وقد ميّز داخل هذه الأخيرة كذلك بين نوعين من البنيات المختلفة: خطية/ مضمنة وسلبية/ إيجابية، ويتكوّن التبادل من تدخلات تمثل وحدات مونولوج قصوى، أما التدخل فمكوّن من أفعال لغوية تمثل وحدات مونولوج دنيا.

بصفة عامّة، يتكوّن التدخل من منفعل مهيمن ومن عدد من الأفعال الفرعية الاختيارية، حيثي فسَّر وجوده بواسطة مفهوم الوجه والتصوير/ الصورة (غوفمان، 1973م)، وقد أسند لسانيو مدرسة جنيف وظائف لمختلف المكوّنات، حيث تُربَط التدخلات المكوِّنة للتبادل بوظائف إنجازية، في نظرية أفعال اللّغة(سيرل)، وهي وظائف معينة للأفعال اللغوية وحدها.

غير أنّ رولي (وآخرون) قد ميّزوا في أفعال اللّغة بين الوظائف الإنجازية الأوليّة والوظائف الإنجازية الارتدادية، كما تمثلا لوظائف التفاعليّة العلاقات الّتي تربط بين أفعال اللّغة المكوّنة للتدخل (بين فعل أساسي وأفعال فرعية) وباتخاذ هذا التّمييز بمثابة نقطة انطلاق للفكرة القائلة أنّ كلّ خطاب هو مفاوضة، وأنّ النشاط التحادثي مرتبط بالتمام التفاعلي وبالتمام التفاعلية، أدرك رولي(وآخرون) بنيات أكثر تعقيدا(تدخلات معقدة، وتبادلات معقدة) صادفوها داخل المحادثات الحقيقية، وخلصوا إلى أنّ كل محادثة تُحلَّل في تبادل واحد أو عدة تبادلات، كما أنّ كلّ تبادل يُحلَّل في تدخلات مؤسِّسة للتبادل، وكل تدخل يمكن أن يتكون من فعل لغويّ/أفعال لغويّة، ومن تدخل/تدخلات، و/أو تبادل/تبادلات.

قام رولي (وآخرون) بإحياء فرضية باختين المتعلقة بالبنية الحوارية في الأساس للخطاب، حيث عملوا على تطويرها في إطار نموذجهم التراتبي الوظيفي للخطاب: (الحوار – تبادل الكلمات – هو الشكل الأكثر طبيعية للّغة. إضافة إلى ذلك: الملفوظات التي يطول تطورها، وعلى الرغم من أنّها تنتج من طرف متكلم واحد، مثل: خطاب رئيس البرلمان، ودرس أستاذ، ومونولوج ممثل والتفكير بصوت مرتفع من طرف إنسان وحيد، إلا أنّها تنتمي إلى فئة المونولوج بواسطة شكلها الخارجي لوحده، لكنها في الواقع حوارية أساسا بواسطة بنياتها الدلالية والأسلوبية). (باختين نقلا عن تودوروف،1981م: 292).

يقترح باحثو مدرسة جنيف معيارين أساسيين يميزان كل خطاب:

1. عدد متكلميه/ كُتّابه، بحيث يكون الخطاب عبارة عن مونولوج عندما ينتج من طرف متكلم/كاتب واحد، ويكون حواريا عندما ينتج من طرف متكلمين/كاتبين اثنين على الأقل.
2. بنيته، إذ يكون الخطاب عبارة عن مونولوج إذا كانت لدية بنية تدخّل أين تكون المكوّنات المباشرة مرتبطة بالوظائف التفاعلية، ويكون في فئة الحوارية إذا كانت لديه بنية تبادل، أين تكون المكوّنات المباشرة مرتبطة بالوظائف الإنجازية.

يتميّز كل خطاب بالنظر إلى شكله (يمكن أن يكون عبارة عن مونولوج أو أن يكون حواريا)، وبالنظر كذلك إلى بنيته (يمكن أن يكون عبارة عن مونولوج أو أن يكون في فئة الحوارية)، ومن هذا المنطلق نصل إلى بناء أربعة أنواع من الخطابات:

1. مونولوج.
2. حواري–مونولوج.
3. مونولوج–حوارية.
4. حواري–حوارية.

في نموذج جنيف، الّذي ينتمي إلى نموذج تحليل الخطاب، الفعل اللّغوي هو وحدة تراتبيّة، أي أنه أصغر وحدة مونولوج.

يبيّن موشلار في مقاله: (نظرية أفعال اللّغة وتحليل المحادثة) (1990م) أنّ مفهوم فعل اللّغة، مثلما تم تعريفه من طرف مدرسة جنيف،

يتعارض مع دلالة هذا المفهوم في نظرية أفعال اللّغة الّتي تم إعدادها من طرف سيرل(1972م). إذا كان كلّ فعل لغويّ مُتضمنا لقوّة إنجازيّة في نظرية سيرل، فإن القوة الإنجازية في النموذج الجنيفي تكون خاصة بالتدخل، هذا الأخير الذي يتلقى القوّة الإنجازية للفعل الأساسي الّذي يكوّنه، ويميّز رولي

بدوره بين ثلاث علامات للوظائف الإنجازية: العلامات التعينيّة، والعلامات الإشارية، والعلامات المُحتمَلَة، وبالتالي سيتم اشتقاق الوظيفة الإنجازية بطريقة صريحة/ظاهرة أو ضمنيّة/مضمرة (بواسطة التضمين الاصطلاحي أو التحادثي)؛ انطلاقا من العلامة المتصلة بالفعل الأساسي للتدخل.

طرح موشلار (1990م–1994م) حجج ليفينسون في طاولة النقاش مقابل الاستعمال الخاص بنماذج تحليل المحادثة في نظرية أفعال اللّغة، واقترح بعدها عدة إجابات على هذه الانتقادات، فحسب وجهة نظر ليفينسون[1]، هذه النماذج في تحليل المحادثة تسلم بالفرضيات الآتية:

أ. توجد وحدات أفعال (أفعال لغويّة أو تدخلات) تم تحقيقها داخل اللّغة وتتعلق بمجموعة خاصة ومحدّدة.

ب. الملفوظات مجزأة إلى وحدات تلفظية، حيث تتعلق كلّ منها بوحدة فعل واحدة على الأقل.

ج. توجد وظيفة خاصة (وحتى أنه يوجد إجراء) تصل كلّ وحدة تلفظية بوحدة فعل، والعكس صحيح.

د. التسلسلات التحادثية محدّدة أساسا بسلسلة من القواعد التسلسليّة التي تظهر في أنواع الأفعال اللّغويّة (التدخلات).

هناك أخذ وردّ، وبسهولة تامة، حول الفرضية الأولى التي ترى أنّ أيّ ملفوظ لا يمكنه أن يحقق سوى فعل واحد في نفس الوقت (موشلار، آن ريبول 1994م: 487)، فهناك في الواقع العديد من حالات الخطاب أين يمكن للخطاب نفسه تحقيق عدة أفعال في الوقت ذاته، حيث يعتبر موشلار أنّ نظرية أفعال اللّغة، وخاصة نظرية أفعال اللّغة غير المباشرة، تقدّم تفسيرا معقولا للحالات التي يعمل الملفوظ فيها على تحقيق فعلين لغويين، لكنه يقترح تقديم (إجابة أكثر انسجاما) (1994م: 490) لهذا المشكل: إنه التسلسل الناتج عن الفعل اللّغوي الّذي يمنحه وظيفته الإنجازية الفريدة من نوعها، كما يبيّن لسانيو

جنيف أنّ (التأويل في المحادثة هو عملية حوارية) (1994م: 492)، إذ تؤسَّس الوظيفة الإنجازية للملفوظ وفق فكرة المبدأ العام للتأويل في المحادثة:

مبدأ التأويل الحواري: يعمل على تأويل مكوّن التدخل، وهو عملية حوارية تُعتَبر كنتيجة للتسلسلات الحوارية التي ينتجها.

أما الفرضية الثانيّة، التي تكون الملفوظات وفقا لها هي الوحدات الوحيدة القادرة على تحقيق أفعال لغويّة، فإنها تتناقض بوجود وحدات غير لسانية (مثل الصمت والإيماءات) تُستخدم لتحقيق الأفعال مثلها مثلا الملفوظات.

وفقا لوجهة نظر موشلار، من الضروري التمييز بين التدخل، الّذي يُعتَبر وحدة وظيفية، والدور الكلامي (وحدة شمولية عند أخذ الكلام من طرف متكلم واحد) (موشلار، آن ريبول 1994م: 491)، أما ليفينسون فيرى أنه لا توجد وظيفة تربط وحدة التلفظ ووحدة الفعل(الفرضية الثالثة)، وقد طلب ليفينسون من نظرية أفعال اللّغة توفير إجراء يسمح باحتمال التأويل انطلاقا من الملفوظ، هذا التأويل الذي يشكّل (مدخل إجراء آخر يهدف إلى إنتاج تسلسل أفعال اللّغة المكوّنة للمحادثة) (1990م: 62).

طبقا لمبدأ التأويل الحواري، يجب أن يُستخدَم تسلسل الملفوظات كمدخل وأن يكون التأويل المرتبط بالملفوظات بمثابة خروج من التحليل، وبهذه الطريقة (لن يصبح ضروريا أن نطلب من بعض النظريات، أيّا كانت) مثل نظرية أفعال اللّغة)، أن توفر أوليّا خوارزميّة تربط الملفوظات من جهة والأفعال من جهة أخرى (1990م: 62)، كما تحدى ليفينسون الفرضية الرابعة، فهو ينفي وجود قواعد التسلسل.

يشرح موشلار التسلسل داخل الحوار بالاستعانة بمفهوم قيد التسلسل، وقد اقترح أربعة أنواع:

1. الشرط الموضوعي.
2. شرط المضمون القضوي.

3. الشرط الإنجازي.
4. شرط التوجيه الحجاجي.

بالإضافة إلى ذلك فقد أقام علاقة محصورة بين التسلسل والتأويل: "(بواسطة قيود التسلسل، سأسمع القيود المفروضة، لا من خلال بنية المحادثة، لكن من خلال مكونات المحادثة نفسها حول التأويل والتسلسل) (1985م: 115).

لقد تم تعريف مفهوم الفعل اللّغوي من طرف موشلار (في إطار مقاربة تهدف إلى نمذجة الحوار) (1990م: 64).كوحدة، الفعل اللّغوي هو أصغر وحدة في التحليل تدخل في تكوين الوحدات التراتبيّة القصوى (تدخّل وتبادل) إذ تملك المحادثة تركيبا يحدّد شروط التشكيل الأفضل للمتواليات، ودلالة تحدّد شروط التأويل الوظيفي، كما يحتوي النموذج المقترح من طرف موشلار على (إجراء يربط بكلّ وحدة بسيطة أو معقدة فئة تراتبيّة une catégorie de) (rang مساوية أو قصوى تحقق الانتظام التركيبي والبنيوي للخطاب التحادثي (1990م: 64)، حيث ينتمي هذا الإجراء التحليلي إلى نوع التصاعدي: الوظيفة الإنجازيّة للوحدة المعقدّة (تدخل أوتبادل) ناتجة عن الفعل اللغوي (فعل أساسي). حتىّ ولو لم تكن تسمح مقاربة موشلار بمعالجة مشكل توكيل القوّة الإنجازية للملفوظات الفعليّة (1990م: 67)، فتحليلها لا يفرض إقرار وحدة الفعل من أجل تأويل وحدة الملفوظ.

توصّل موشلار وآن ريبول من خلال أعمالهم الحديثة (1995م–1998م) إلى نتيجة مفادها أنّ الوحدات المطلَقة من طرف لسانيي مدرسة جنيف ليست خاصة بالمحادثة، ولكي يبيّنوا أنّ هذه الأخيرة ليست وحدة طبيعيّة علميّة حصيفة، انطلقا من التمييز الخاص بسيرل بين البروز 1 والبروز2:

– تعريف البروز 1:

س هو الحدث البارز 1 إذا كان:

ا. س مكوّنا من العناصر أ، ب، جـ...

II. س له خصائص ليست، أو ليست بالضرورة، هي نفس خصائص أ، ب جـ...

III. يتم تفسير خصائص س بواسطة التفاعلات السببيّة الّتي تنتج بين أ، ب جـ...: وهي (خصائص سببيّة بارزة).

- تعريف البروز 2:

س هو الحدث البارز 2 إذا كان:

I. س بارز من 1.

II. س له قوّة سببيّة لا يمكن تفسيرها بالتفاعلات السببيّة أ، ب، جـ...

وتدعم الفكرة القائلة إنّ الوحدة الطبيعيّة تكون مشروعة فقط "إذا استوفت أحد الشرطين الآتيين:

1. لا يمكننا تقسيمها إلى عناصر دنيا.
2. تكون بارزة عن 2 (1998م: 24).

وفقا لنظرية أفعال اللّغة، كلّ فعل لغويّ يتوافق مع تلفظ جملة نحويّة تامّة وحسب تعريفات البروز 1 و2 فإنّ الجمل هي وحدات بارزة 1، تماما مثل التدخل والتبادل، وبالتالي فإنّ المحادثة ليست حدث بروز 2، كما أنّ الخطاب (والمحادثة بصفة تضمينية) ليست وحدة مشروعة (...ليكون الخطاب نوعا علميّا طبيعيّا مناسبا لابدّ أن تكون له خاصية لا تفسَّر من خلال العلاقات بين عناصره، وإنه لغنيّ عن التعريف أنّ المرشح المثالي لهذه الخاصية سيتمثل في بنية خاصة بالخطاب (أو بنوع معيّن من الخطابات)؛ ستتجاوز التركيب بين العناصر، فالمسألة تتعلق إذن بمعرفة ماهية الخاصية/الخصائص التي سيقدمها الخطاب(أو نوع معيّن من الخطابات)؛والّتي يمكن أن تنتج من ذلك الحدث البارز 2. لا يمكننا أن نتعرف على ماهية الخاصية الّتي يمكن أن يتعلق بها الأمر...) (1995م: 234).

النتائج:

لا يخضع برنامج البحث الخاص بمدرسة جنيف لمبدأ تأسيس برنامج بحث مصوغ من طرف آن ريبول وجاك موشلار: (لا يسمح بتوليد الوحدة الخاصة (الوحدات الّتي اقترحها هي بارزة 1)، ولم ينجح في توليد البُنى الخاصة بالمحادثة، والّتي من شأنها أن تكون مستقلة عن الاعتبارات الخارجة عن مجال المحادثة) (1998م: 31)، حيث تعتمد هذه البُنى التحادثيّة على التأويل: (...التأويل يسبق ويحفز البنية، أما البنية فلا تسبق ولا تحفز التأويل، وفي الواقع ليست البنية سوى عرض لتأويل ممكن للمحادثة، عموما للتأويل الأكثر قبوليّة) (1998م: 30)، وعلى الرغم من ذلك، حدّد موشلار وريبول وحدة بارزة 2: التلفظ[2]، كما تخضع التداوليّة التي تعتمد هذه الوحدة كموضوع دراسة، لمبدأ تأسيس برنامج البحث(تتأسس على استراتيجية علميّة مفتوحة)، وتتمثل أطروحة موشلار وريبول في أنّ المحادثة تنحصر في مجموعة من الملفوظات، وأنّ المبادئ الّتي تحكم إنتاج وتأويل الملفوظات هي نفسها تلك الّتي تتحكم في إنتاج وتأويل المحادثة(1995م: 238).

يرتكز تحليل الوقائع التحادثيّة، المقترح من طرف ريبول وموشلار، على النظرية التداولية المناسبة المطوّرة من طرف سبيربر وديدري ولسون (1989م)، وقد قدّم منظرو المناسبة مقاربة مختلفة عن نظرية أفعال الكلام مقارنة بالنظرية الكلاسيكية (أوستن وسيرل)، بحيث يلعب تصنيف الأفعال اللّغوية دورا أساسيّا داخل التأويل، فمن خلال الإقرار بمناسبة بعض أنواع الأفعال يتم استيعاب التلفظ، حيث تقوم النظرية الكلاسيكية لأفعال اللغة، كما تمّ تجسيدها من طرف سيرل، على مفهوم تشفير التواصل، كما يفترض إنتاج فعل لغوي ما لدى متحدّث معيّن مقصدية إتمام بعض الأفعال الإنجازية، من خلال توظيف اصطلاح لساني مرتبط بهذا النوع من الفعل. في هذه النظرية

ينحصر إنتاج وتأويل الأفعال اللّغوية على كل من عملية التشفير وفك التشفير وبالتأسيس على الشكل اللساني يستلم المتلقي مقصدية المتكلم.

يدعم سبيربر وولسون الفكرة التي مفادها أنّ هذا النوع من الإقرار ليس شرطا إلزاميا من أجل إنجاز بعض الأفعال، مثل: التأكيد، والافتراض، والنفي والاقتراح... إذ توجد أيضا مجموعة أفعال تأسيسيّة يتمّ تحقيقها دون الحاجة للإقرار: المعمودية، والكوتشينة، وإعلان الحرب، والوعود، والشكر...لكنهما يحدّدان كذلك ثلاثة أفعال كلاميّة عالميّة: فعل القول أنّ، وفعل القول لـ، وفعل الطلب (إذا/متى/أين...)، وهي أفعال غير مؤسسة ولا يمكن تحقيقها دون اعتراف المستمع.

هذا وقد لاحظ كل من سبيربر وولسون أنّه لا يوجد توافق بين نوع الجملة ونوع الفعل اللّغوي، فإذا ألغى المتكلم الإشارات الظاهرة من تلفظه (نوع الفعل وترتيب الكلمات، والتنغيم)، وهي الإشارات الّتي من شأنها توجيه التأويل فسيتحتم على المتلقي اختيار التأويل الأوّل المنسجم مع مبدأ المناسبة، حيث القيمة الفعليّة للتلفظ تحتسب انطلاقا من المبادئ التحادثية، مثلما هو الحال بالنسبة لمقاربة غرايس، ولبلوغ حقيقة القيمة الإنجازيّة يجب على المتلقي أن يستحضر شكل التلفظ، وفق كلّ من السياق ومبدأ المناسبة.

إنّ مفهوم السياق لدى سبيربر وولسون مختلف تماما عن المفهوم التقليدي بحيث أنّ (السياق مقدَّم ومحدَّد في كلّ لحظة تبادل لغوي) (د. سبيربر وديردي ولسون، 1989م: 202)، أما في نظرية المناسبة فالسياق لم يعد مقدَّما ولا محدَّدا بطريقة ثابتة، بل مختارا من بين مجموعة من السياقات المحتملة، فبنيته (جزء من عملية التأويل نفسها) (د. سبيربر وديردي ولسون، 1989م: 213)[3] إذ يُحتمل أن يرفع السياق المختار من مناسبة الملفوظ.

إنّ تأويل الملفوظات المكوّنة للمحادثة (مثل تأويل الملفوظات في كلّ الخطابات)على اتصال وثيق مع المقصدية الضمنيّة، وقد انطلق منظرو نظرية

الحصافة من التعريف المقدّم من طرف غرايس إلى الدلالة غير الطبيعية، كما ميّزوا بين نوعين من المقصدية داخل كلّ فعل تواصلي (مقصدية إخبارية لجعل مجموعة من الفرضيات واضحة أو أكثر وضوحا لدى المستمع) (د. سبيربر وديردي ولسون، 1989م: 93)، و(مقصدية تواصلية لتوضيح امتلاك المتواصل لهذه المقصدية الإخبارية لكل من المتلقي والمتواصل بصفة متبادلة) (د. سبيربر وديردي ولسون، 1989م: 97).

وفقا لسبيربر وولسون، يستند التواصل على الاستدلال والعرض، حيث يسمح مبدأ المناسبة بتفسير كيفية توضيح المقصدية التواصلية للمتكلم من طرف الملفوظ، ويقدم (تفسير اللتواصل الاستدلالي في مجمله، سواء كان هذا الأخير ظاهرا أم مضمرا) (د. سبيربر وديدري ولسون، 1989م: 244)[4]:

مبدأ المناسبة:

كل فعل تواصلي استدلالي يعلن إشارية مناسبته المثلى.

تحدَّد مناسبة الملفوظات من خلال الوقائع السياقية الّتي تنتجها والمجهودات اللازمة لمعالجتها، كما تسهم الملفوظات المنتَجة من طرف المتكلم الأول في بناء السياقات الّتي تؤوّل المعلومات الجديدة المتواصلة الواردة في الملفوظات اللاحقة؛ عن طريق آلية بناء وتدقيق للفرضيات التوقعية، وتوجَّه المقصدية التواصلية للمتكلم إلى تعديل المحيط المعرفي للمتلقي، هذا التعديل الذي يتوافق مع إنتاج عدد من الآثار السياقية. بالإضافة إلى ذلك تتوقع هذه النظرية فشل التواصل، حيث يعني فشل هذا الأخير أنّ المتلقي لم يتمكن من استخلاص المضمرات التي كان يريد المتكلم بلوغها من خلال المحتويات الظاهرة والسياق.

ميّز سبيربر وولسون بين نوعين من المضمرات: الفرضيات المضمرة الّتي (يجب أن يقدمها المستمع، والّتي يجدها في ذاكرته الخاصة، أو الّتي يبنيها من خلال تطوير مخططات لفرضيات موجودة داخل الذاكرة)، والنتائج المضمرة

الّتي (ستنتَج من تفسيرات الملفوظ والسياق) (د. سبيربر وديدري ولسون 1989م: 290)، حيث أنّ كلا النوعين من المضمرات (يُعتبر جزءا من التأويل الأول المستدل الّذي ينسجم مع مبدأ المناسبة) (د. سبيربر وديدري ولسون 1989م: 291)، أما الدافع من وراء استخدام المضمر فهو أنّ الآثار السياقية أكبر مما هي عليه في حالة التواصل الظاهر، وقد عارض كل من سبيربر وولسون (غرايس) الّذي يدعم أنّ المضمرات يتمّ توليدها بواسطة مبادئ المحادثة، فهما يدعمان أنّ للتواصل في الأساس آليات عامّة ليست حكرا على اللّغة.

رغم أنّ هناك اختلافات أساسية بين هذين النوعين من المقاربات التداولية (المقاربة التحادثية المقترحة من طرف لسانيّي مدرسة جنيف، ومقاربة المناسبة الخاصة بكل من ولسون وسبيربر)، وهي الاختلافات التي تتعلق أساسا بطبيعة هاتين النظريتين(وصفية مقابل غير وصفية) وبمجال المرجع (ركزت نظرية الخطاب على المنهج البنيوي مقابل النظرية المعرفية)، إلا أنّ موشلار يعتبر أنّه: من الممكن التفكير في تداولية تحادثية ذات توجهات وصفية، وإجرائية ومعرفية، وسياقية، وهو ما يوحي كذلك بأنّ الأهداف الأساسية الّتي لطالما شغلتنا(بنية المحادثة، ودور الروابط التداولية، ودور المضمر، وكذا قواعد التسلسل والتأويل، والتمام التفاعلي والتفاعلية، الخ) ستصبح أهدافا مناسبة أيضا، لكنها ستتلقى توضيحا مختلفا تماما، ومعالجة أكثر بساطة (1988م: 69).

في الواقع نظرية المناسبة، كونها نظرية لتأويل الملفوظات في السياق ونظرية للمعرفة، تقدّم من جهة أخرى حلّا لمعالجة الوقائع التحادثية.

PP 51-74
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

مسرد لأهم المصطلحات الواردة في المقال:

L'acte de langage – unité de base de l'analyse conversationnelle ?	الفعل اللغوي الوحدة الأساسية للتحليل التحادثي؟
le modèle hiérarchique et fonctionnel	النموذج التراتبي الوظيفي
Unité	وحدة
l'acte de langage	فعل لغوي
le dialogue	الحوار
Mono/ Dia/ poly/ phonie	واحد/ ثنائي/ متعدد/ صوت
dialogue/monologue	حوار/ مونولوج أو حوار مع الذات
L'opposition	المتقابلات
monologal/dialogal	مونولوج أو حوار مع الذات/ حواري
monologique/dialogique	مونولوج أو حوار مع الذات/ حوارية
monophonie/diaphonie/polyphonie	صوت واحد/ تميّز صوتي أو أصوات جانبيّة/تعدد الأصوات
la théorie tagmémique de Pike	النظرية اللغوية التقميمية لبايك
la théorie des actes de langage	نظرية أفعال اللّغة
la théorie de l'interaction	نظرية التفاعل
la théorie de l'énonciation de Ducrot	نظرية التلفظ لديكرو
la négociation	المفاوضة
contraintes communicatives	عقود تواصلية
contraintes rituelles	عقود طقوسية
positives/négatives	السلبية/ الإيجابية
favorable/défavorable	مقبولة/ غير مقبولة
la clôture de l'interaction	اختتام التفاعل
Double accord	اتفاق مزدوج

un échange simple	تبادل بسيط
la interactionnelle	التمام التفاعلي
un échange complexe	تبادل معقد
déroulement d'une interaction	مسار التفاعل
la complétude interactive	التمام التفاعلية
contre/réaction /Initiative	مبادرة/ردّ فعل/عكس
la négociation anticipée	المفاوضة المسبقة
la négociation factuelle	المفاوضة المثبتة
la négociation interactionnelle	المفاوضة التفاعلية
la négociation méta–discursive	المفاوضة الميتاخطابية
la négociation méta–interactionnelle	المفاوضة الميتاتفاعلية
les réajustements dialogaux	الضوابط الحوارية
l'échange verbal	التبادل اللّغوي
le principe de composition hiérarchique	مبدأ التأليف التراتبي
l'incursion	المخاطبة
la transaction	المعاملات
l'échange	التبادل
l'intervention	التدخل
l'unité maximale	الوحدة القصوى
un échange subordonné à fonction d'ouverture de l'incursion	تبادل فرعي وظيفته افتتاح المخاطبة
un échange principal à fonction de transaction	تبادل رئيسي وظيفته المعاملات
un échange subordonné à fonction de clôture	تبادل فرعي وظيفته اختتام المخاطبة
échanges confirmatifs	التبادلات التأكيدية
une unité thématique	وحدة موضوعية

PP 51-74
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

la macrostructure	البنية الكبرى
l'interaction envisagée	التفاعل المقصود
Unités de rangs inférieurs	وحدات تراتبية دنيا
unité dialogale	وحدة حوارية
les échanges réparateurs	التبادلات المصلحية
enchâssée/linéaire	خطية/مضمنة أو محتواة في
positive/Négative	سلبية/إيجابية
unités monologales maximales	وحدات مونولوج قصوى
unités monologales minimales	وحدات مونولوج دنيا
un acte directeur	فعل مهيمن
actes subordonnés facultatifs	أفعال فرعية اختيارية
figuration /Face	الوجه/التصوير أو الصورة
fonctions illocutoires	وظائف إنجازية
fonctions illocutoires initiatives	الوظائف الإنجازية الأوليّة
fonctions illocutoires réactives	الوظائف الإنجازية الارتدادية
fonctions interactives	الوظائف الإنجازية التفاعليّة
la complétude interactive complétude interactionnelle	التمام التفاعلية
interventions complexes	تدخلات معقدة
les conversations authentiques	المحادثات الطبيعية/ الحقيقية
interventions constitutives d'échange	تدخلات مؤسسة للتبادل
la structure fondamentalement	البنية الأساسية الحوارية
Discours	الخطاب
Forceillocutionnaire	قوّة إنجازيّة
les marqueurs dénominatifs	العلامات التعينيّة
les marqueurs indicatifs	العلامات الإشارية

les marqueurs potentiels	العلامات المحتملة أو الممكنة
implicite /Explicite	ظاهرة أو صريحة/ مضمرة أو ضمنيّة
implicitations conventionnelles	مضمرات تواضعية
unités–actes	وحدات أفعال
Les énonciations	الملفوظات
unités– énoncés	وحدات تلفظية
Règles d'enchaînement	القواعد التسلسليّة
La théorie des actes de langage indirects	نظرية أفعال اللّغة غير المباشرة
l'interprétation	التأويل
le principe général d'interprétation	المبدأ العام للتأويل
Principe d'interprétation dialogique	مبدأ التأويل الحواري
le tour de parole	الدور الكلامي
unité coextensive	وحدة شمولية
un algorithme	خوارزميّة
la condition thématique	الشرط الموضوعي
la condition de contenu propositionnel	شرط المضمون القضوي
la condition illocutoire	الشرط الإنجازي
la condition d'orientation argumentative	الشرط التوجيهي الحجاجي
contraintes d'enchaînement	قيود التسلسل
contraintes imposées	القيود المفروضة
Séquences	متواليّة
les conditions d'interprétation fonctionnelle	الشروط التأويليّة الوظيفيّة
Unité simple	وحدة بسيطة
Complexe	معقدة
une catégorie de rang	فئة تراتبيّة
une phrase grammaticale complète	جملة نحويّة تامّة
unités émergentes	وحدات بارزة
une unité légitime	وحدة مشروعة
une conception codique	مفهوم التشفير
convention linguistique	تواضع لساني

PP 51-74
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

Codage	التشفير
Décodage	فك التشفير
actes institutionnels	أفعال تأسيسيّة
l'acte de dire que	فعل قول أن
l'acte de dire de	فعل قول لـ
l'acte de demander (si/quand/où…)	فعل الطلب (إذا، متى، أين)
un mécanisme	آلية
l'environnement cognitif	المحيط المعرفي
les prémisses implicites	الفرضيات المضمرة
les conclusions implicites	النتائج المضمرة
des principes conversationnels	مبادئ المحادثة
l'approche de la pertinence	مقاربة المناسبة
théorie du discours	نظرية الخطاب
théorie cognitive	النظرية المعرفية

قائمة المراجع:

- Austin, J.-L. (1970), Quand dire, c'est faire, Paris, Seuil.
- Goffman, E., (1973), La mise en scène de la vie quotidienne 2. Les relations en public, Paris, Minuit.
- Grice, H.P. (1980), Logique et conversation, in Communications, no.30, p. 55-72.
- Kerbrat-Orecchioni, Catherine (1990), Les interactions verbales, I, Paris, Armand Colin.
- Moeschler, J. (1982), Dire et contredire Pragmatique de la négation et acte de réfutation dans la conversation, Berne, Lang.
- Moeschler, J. (1985), Argumentation et conversation. Eléments pour une analyse pragmatique du discours, Paris, Hatier.
- Moeschler, J. (1988), Pragmatique conversationnelle et pragmatique de la pertinence, in Cahiers de linguistique française no. 9, p. 65-85.
- Moeschler, J. (1990), Théorie des actes de langage et analyse de conversation, in Charolles, M., Fischer, S., Jaez, J. (éds.), Le Discours. Repésentations et interprétations, Nancy, Presses universitaires de Nancy, p. 53-69.
- Moeschler, J., Reboul, Anne (1994), Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Paris, Seuil.
- Reboul, Anne, Moeschler, J., (1995), Le dialogue n'est pas une catégorie naturelle scientifiquement pertinente, in Cahiers de linguistique française no. 17, p. 229-248.
- Reboul, Anne, Moeschler, J, (1998), Pragmatique du discours. De l'interprétation de l'énoncé à l'interprétation du discours, Paris, Armand Colin.
- Roulet, E. et alii, (1985), L'ariculation du discours en français contemporain, Berne, Lang.
- Searle, J.,R. (1972), Les actes de langage, Paris, Hermann.
- Sperber, D., Wilson, Deirde (1989), La Pertinence. Communication et cognition, Paris, Minuit.
- Todorov, T., (1981), Mikhaïl Bakhtine. Le principe dialogique suivi de Ecrits du cercle de *Bakhtine*, Paris, Seuil.

PP 51-74
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

الهوامش

[1] آن ريبول موشلار/ Anne Reboul Moeschler 492-486: 1994م.

[2] يتم تعريف التلفظ على أنه (جملة قيد الاستعمال) أو (تحقيق جملة ما).

[3] لبناء السياق يجب استحضار الذاكرة طويلة المدى (الّتي تحتوي على معلومات موسوعية منظمة في المدونة)، والذاكرة قصيرة المدى (الّتي تضم الفرضيات المشتقة من عمليات استدلالية لملفوظات سابقة)، ومعطيات الإدراك، وكذا الاستدلال. تولّد هذه العوامل مجموعة سياقات ممكنة ينبغي علينا أن نقوم بالاختيار من بينها من أجل المحافظة على السياق الأحسن، ويتم تحديد هذا الاختيار من خلال نظام التأويل المؤسس وفقا لمفهوم الحصافة.

1 ميّز غرايس بين ما هو ظاهر وما هو مضمر في التواصل اللّفظي، لكن نظريته (لا تقترح أي تفسير للتواصل الظاهر) (د. سبيربر وديردي ولسون، 1989م: 244)، وقد قابل غرايس المضمرات الاصطلاحية (المحدّدة فقط عن طريق شكل التعبيرات المتتابعة داخل الملفوظ) والمضمرات التحادثية (المحدّدة بالاستدلال)، حيث شكك كلّ من سبربر وولسون في الوجود نفسه الخاص بالمضمرات الاصطلاحية، ودعموا أنّ الظاهر لا يمكن أن ينحصر في مجموعة فرضيات مشفرة، حتّى أنّ عملية إعادة بناء الفرضيات المشفرة تستند على الاستدلال.

لقد تخلى منظرو الحصافة عن التقابلات الظاهر/المضمر، مثلما تمّ تحديدها وفقا لنظرية غرايس، وقد ميزوا بدورهم بين المضمر/الظاهر وعرفوا هذا الأخير بالطريقة الآتية: (تُعتبر أي فرضية معلنة بواسطة ملفوظ س ظاهرة إذا كانت تنتج عن تطور الشكل المنطقي المشفَّر بواسطة س).

كلّ الفرضيات الأخرى المستمدة من الملفوظ تُعتبر مضمرات، كما يستند الظاهر على إعادة بناء الموقف القضوي للملفوظ: (سلامة الشكل القضوي لملفوظ ما هي الّتي تقود إلى تأويل كلّي للملفوظ الّذي ينسجم مع مبدأ الحصافة) (د. سبيربر وديدري ولسون، 1989م: 275).لبناءالشكل القضوي، نستحضر النظام الملحق اللساني والنظام المركزي للفكر وبالتالي فإنّ الظاهر يُقدَّم بواسطة العناصر المشفَّرة لغويّا وعناصر محصلة بواسطة الاستدلال من خلال العوامل السياقية، ويشارك مبدأ الحصافة كذلك في آلية إعادة بناء

المضمرات. هذا ويدعم كلّ من سبيربر وولسون أنّ: (تعود إعادة بناء المضمرات للملفوظ إلى الاقرار بالأسباب المشاركة الواضحة الّتي كان يفكر فيها المتكلم الذي يرى أنّ ملفوظه سيكون حصيفا بالنسبة للمستمع وعلى النحو الأمثل) (د. سبيربر وديردي ولسون، 1989م: 289).